

مرسوم سلطاني

رقم ٢/٢٠٠٧

بتعديل بعض أحكام نظام مجلسي الدولة والشورى

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان .

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١٠١/٩٦ ،

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٩٧/٨٦ في شأن مجلس عمان ،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى : تجرى التعديلات المرافقة على نظام مجلسي الدولة والشورى

الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٧/٨٦ في شأن مجلس عمان .

المادة الثانية : يلغى كل ما يخالف هذا المرسوم أو يتعارض مع أحكامه .

المادة الثالثة : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي

لتاريخ نشره .

صدر في : ٢ من محرم سنة ١٤٢٨ هـ

الموافق : ٢١ من يناير سنة ٢٠٠٧ م

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

الجريدة الرسمية العدد (٨٣٢)

تعديلات نظام مجلسى الدولة والشورى

أولاً : يضاف إلى البند (د) من المادة (٢١) من نظام مجلسى الدولة والشورى المشار إليه فقرة جديدة نصها الآتى :

" وتحدد اللائحة الرسوم المالية ، كما تحدد الأفعال التى تؤثر على سير الانتخابات والعقوبات المقررة لها " .

ثانياً : تضاف إلى المادة (٢٢) من نظام مجلسى الدولة والشورى المشار إليه خمسة بنود جديدة (هـ ، و ، ز ، ح ، ط) نصها الآتى :

هـ - أن يكون مقيدا فى السجل الانتخابى .

و - ألا يكون منتميا لجهة عسكرية أو أمنية فى السلطنة .

ز - ألا يكون قد حكم عليه بشهر الإفلاس ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

ح - ألا يكون محجورا عليه بحكم قضائى .

ط - ألا يكون مصابا بمرض عقلى .

ثالثاً : يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (٢٦) من نظام مجلسى الدولة والشورى المشار إليه النص الآتى :

" وإذا تم انتخاب أحد الموظفين العموميين اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ إعلان النتائج ، وفى حالة الطعن فى فوزه تستمر عضويته فى مجلس الشورى إلى أن يتم الفصل فى الطعن مع احتفاظه بوظيفته دون صرف راتبه ، فإذا صدر القرار بإلغاء فوزه عاد إلى وظيفته وصرف له راتبه من تاريخ عودته للعمل ، أما إذا صدر القرار برفض الطعن اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ إعلان النتائج ، وتسرى فى شأنه أحكام قانون معاشات ومكافآت ما بعد الخدمة الذى يخضع له " .